



الجمهورية اللبنانية

وزارة الداخلية والبلديات

بلدية برج حمود

محضر لجنة التلزم العائد لسجل الشراء رقم ٢٠٢٦/٦/٢٩

تاريخ ٢٠٢٦/٦/١٩

بناء على قرار المجلس البلدي رقم ٦٧ تاريخ ٢٠٢٦/٣/١٨، المتضمن الموافقة على دفتر الشروط الخاص لتنفيذ أعمال تزييت بعض الشوارع في منطقة برج حمود العقارية، عبر إجراء إتفاق إطاري (غب الطلب) من خلال تقديم طلب عروض أسعار كون قيمة المناقصة لن تتجاوز: /٩,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (تسع مليارات وخمسمائة مليون ليرة لبنانية)، المصدق من جانب سعادة محافظ جبل لبنان برقم ٦٦٣/ب تاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٠،

بناء على قرار المجلس البلدي رقم ٩٤ تاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٦، المتضمن الموافقة على تحديد الشركات والمؤسسات الذين ترغب البلدية بدعوتهم للمشاركة في تقديم طلب عروض أسعار للإشتراك في تنفيذ أعمال تزييت بموجب إتفاق إطاري (غب الطلب) ضمن النطاق البلدي لمنطقة برج حمود، وهم:

شركة نجم للهندسة والمقاولات ش.م.م.

مؤسسة جورج أبي حبيب.

مؤسسة نظير أبو جوده للتعهدات.

مؤسسة جوزف عيروت للتجارة والتعهدات.

مؤسسة بطرس محسن التولاني.

بناء على ورقة دعوة أعضاء لجنة التلزم رقم ٢٧٣/ص تاريخ ٢٠٢٦/٦/١٥،

عقدت لجنة التلزم المشكلة بموجب قرار المجلس البلدي رقم ٢٢٣ تاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٠، جلسة لتلزم أعمال تزييت الطرق ضمن النطاق البلدي يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢٦/٦/١٩، في تمام الساعة ١٢,٣٠ من بعد الظهر، بحضور كل من السادة: هاكوب أيواز نائب رئيس البلدية، أعضاء المجلس البلدي: أني كوكجيان ومارديروس أرسلانيان وإيلي نصير وبحضور كل من السادة:

جوزف الصايغ بموجب وكالة عن مؤسسة جورج أبي حبيب،

رياض نظير أبو جوده عن مؤسسة نظير أبو جوده للتعهدات.

جوزف أبي جوده بموجب وكالة عن شركة نجم للهندسة والمقاولات ش.م.م.

جوزف سايد عيروت عن مؤسسة جوزف عيروت للتجارة والتعهدات.

عمدت اللجنة إلى إستلام العروض من دائرة الشؤون الإدارية في البلدية وقد تبين أنه قد تم تقديم ثلاثة عروض:

١. العرض الأول مسجل في قلم دائرة الشؤون الإدارية برقم ١٥٧٦ تاريخ ٢٠٢٦/٦/١٧ في تمام الساعة ١٠,١٠ من بعد الظهر.
٢. العرض الثاني مسجل في قلم دائرة الشؤون الإدارية برقم ١٥٨١ تاريخ ٢٠٢٦/٦/١٨ في تمام الساعة ١٠,٣٠ قبل الظهر.
٣. العرض الثالث مسجل في قلم دائرة الشؤون الإدارية برقم ١٦٠٢ تاريخ ٢٠٢٦/٦/١٨ في تمام الساعة ١٠,٠٦ من بعد الظهر.
٤. العرض الرابع: مسجل في قلم دائرة الشؤون الإدارية برقم ١٦١٠ تاريخ ٢٠٢٦/٦/١٩ في تمام الساعة ١٠,١٥ قبل الظهر.

بعد استلام العروض قامت اللجنة بفضها وفقا للأصول:

- فض العرض الأول رقم ٢٠٢٦/١٥٧٦: وتبين أنه عائد مؤسسة نظير أبو جوده للتعهدات وهو يحتوي على ظرفين ظرف المستندات الإدارية و ظرف الأسعار، فض ظرف المستندات الإدارية وتبين أنه يحتوي على المستندات التالية:

١- كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقعا وممهورا من العارض مع طابع بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ويتضمن التعهد.

٢- إذاعة تجارية يُبين فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.

٤- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.

٦- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

٧- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.

- ٨- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للاشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة فض العروض.
 - ٩- إفادة صادرة عن بلدية جل الديب - بقنايا تفيد أن العارض قد سدد الرسوم البلدية صالحة بتاريخ المناقصة.
 - ١٠- إفادة صادرة عن وزارة المالية تثبت إيفاء العارض بالالتزامات الضريبية المتوجبة عليه.
 - ١١- إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت أن العارض ليس في حالة إفلاس.
 - ١٢- إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت أن العارض ليس في حالة تصفية قضائية.
 - ١٣- ضمان العرض المطلوب في دفتر الشروط الخاص بالصفقة وفقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الشراء العام. المحدد في المادة (٨) من دفتر الشروط، وقيمتها: /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ثلاثمائة مليون ليرة لبنانية).
 - ١٤- تصريح من العارض يبين فيه صاحب/أصحاب الحق الاقتصادي وفقاً للنموذج م ١٨ الصادر عن وزارة المالية (كل شخص طبيعي يملك أو يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي أو معنوي).
 - ١٥- نسخ عن بطاقات التعريف: هوية صاحب الحق الاقتصادي.
 - ١٦- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول.
 - ١٧- مستند التصريح بمعاينة مواقع العمل نافي للجهالة وفق النموذج المرفق بـ دفتر الشروط.
 - ١٨- إفادة رسمية صادرة من الإدارات العامة أو البلدية وإتحاداتها تفيد أن المتعهد قد قام بتنفيذ أشغال وتعهدات مماثلة لصالحها.
 - ١٩- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن العارض يتعاطى الأعمال موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزم وصالحة لتقديمها في المناقصات الرسمية.
 - ٢٠- لائحة بدفاتر تسجيل الآليات المطلوبة ومستندات تثبت (ملكيتها أو عقد إيجارها أو توكيل باستعمالها).
 - ٢١- دفتر الشروط الخاص ومختوم وفقاً للأصول.
- وبناء لما ورد أعلاه قررت اللجنة قبول العرض الأول كونه مكتمل المستندات الإدارية المطلوبة.

▪ فض العرض الثاني رقم ٢٠٢٦/١٥٨١: وتبين أنه عائد لمؤسسة جوزف عيروت للمقاولات والتجارة العامة وهو يحتوي على طرفين ظرف المستندات الإدارية وظرف الأسعار، فض ظرف المستندات الإدارية وتبين أنه يحتوي على المستندات التالية:

١- كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقعاً وممهوراً من العارض مع طوابع بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ويتضمن التعهد، تأكيد العارض لالتزامه بالسعر المقدم وبصلاحية العرض.

٢- إذاعة تجارية يُبين فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.
٤- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.

٦- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

٧- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.

٨- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للاشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة فض العروض، تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته (يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وترفض كل إفادة يُذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة").

٩- إفادة صادرة عن بلدية زوق مكاييل، تفيد أن العارض سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه، وصالحة بتاريخ المناقصة.

١٠- إفادة صادرة عن المرجع المختص تُثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس.

١١- إفادة صادرة عن المرجع المختص تُثبت ان العارض ليس في حالة تصفية قضائية.

١٢- ضمان العرض المطلوب في دفتر الشروط الخاص بالصفقة وفقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الشراء العام. المحدد في المادة (٨) من دفتر الشروط، وقيمته: /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ثلاثماية مليون ليرة لبنانية).

١٣- تصريح من العارض يبين فيه صاحب/أصحاب الحق الاقتصادي وفقاً للنموذج م ١٨ الصادر عن وزارة المالية (كل شخص طبيعي يملك او يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة او غير مباشرة، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي او معنوي).

١٤- نسخ عن هوية صاحب الحق الاقتصادي.

- ١٥- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقًا للأصول.
- ١٦- مستند التصريح بمعاينة مواقع العمل نافي للجهالة وفق النموذج المرفق بدفتر الشروط.
- ١٧- افادات رسمية صادرة من الإدارات العامة أو البلدية وإتحاداتها تفيد أن المتعهد قد قام بتنفيذ أشغال وتعهدات مماثلة لصالحها.
- ١٨- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تُثبت أن العارض يتعاطى الأعمال موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزم وصالحة لتقديمها في المناقصات الرسمية.
- ١٩- لائحة بدفاتر تسجيل الآليات المطلوبة ومستندات تثبت (ملكيتها أو عقد إيجارها أو توكيل باستعمالها).
- ٢٠- دفتر الشروط الخاص موقع ومختوم وفقًا للأصول.

وبناء لما ورد أعلاه قررت اللجنة قبول العرض الثاني كونه مكتمل المستندات الإدارية المطلوبة.

- **فض العرض الثالث رقم ٢٠٢٦/١٦٠٢:** وتبين أنه عائد لمؤسسة جورج أبي حبيب وهو يحتوي على طرفين ظرف المستندات الإدارية وظرف الأسعار، فض ظرف المستندات الإدارية وتبين أنه يحتوي على المستندات التالية:

١- كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقعًا وممهورًا من العارض مع طوابع بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ويتضمن التعهد، تأكيد العارض لالتزامه بالسعر المقدم وبصلاحية العرض.

٢- إذاعة تجارية يُبين فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.

٣- التفويض القانوني لكل من السادة رالف بيار أبو حبيب وجوزيف جورج الصايغ، مصدقين لدى الكاتب بالعدل.

٤- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع عن المؤسسة لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.

٦- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

٧- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.

٨- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للاشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة فض العروض، تفيد بأن العارض قد سدد

جميع اشتراكاته (يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وترفض كل إفادة يُذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة").

٩- إفادة صادرة عن بلدية الدكوانه مار روكز شهر الحصين، تفيد أنه سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه، صالحة بتاريخ المناقصة.

١٠- إفادة صادرة عن وزارة المالية تثبت إيفاء العارض بالالتزامات الضريبية المتوجبة عليه.

١١- إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس.

١٢- إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة تصفية قضائية.

١٣- ضمان العرض المطلوب في دفتر الشروط الخاص بالصفقة وفقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٦

من قانون الشراء العام المحدد في المادة (٨) من دفتر الشروط، وقيمتها:

/٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ثلاثمائة مليون ليرة لبنانية).

١٤- تصريح من العارض يبين فيه صاحب/أصحاب الحق الاقتصادي وفقاً للنموذج م ١٨

الصادر عن وزارة المالية (كل شخص طبيعي يملك او يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على

النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة او غير مباشرة، سواء كان هذا العارض

شخص طبيعي او معنوي).

١٥- نسخ عن بطاقات الهوية لصاحب (أصحاب) الحق الاقتصادي.

١٦- نسخ عن بطاقات هوية لكل شخص يمثل العارض (من ينوب عن العارض في علاقته مع

سلطة التعاقد: وكيل قانوني، ممثل الشخص المعنوي أو المفوض

بالتوقيع عنه).

١٧- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول.

١٨- مستند التصريح بمعاينة مواقع العمل نافي للجهالة وفق النموذج المرفق بـ دفتر الشروط.

١٩- إفادة رسمية صادرة من الإدارات العامة أو البلدية وإتحاداتها تفيد أن المتعهد قد قام

بتنفيذ أشغال وتعهدات مماثلة لصالحها.

٢٠- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن العارض يتعاطى الأعمال موضوع

الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزم وصالحة لتقديمها في المناقصات الرسمية.

٢١- لائحة بدفاتر تسجيل الآليات المطلوبة ومستندات تثبت (ملكيتها أو عقد إيجارها أو توكيل

باستعمالها).

٢٢- دفتر الشروط الخاص موقع ومختوم وفقاً للأصول.

وبناء لما ورد أعلاه قررت اللجنة قبول العرض الثالث كونه مكتمل المستندات الإدارية المطلوبة.

فض العرض الرابع رقم ٢٠٢٦/١٦١٠: وتبين أنه عائد لشركة نجم للهندسة والمقاولات ش.م.م.

▪ وهو يحتوي على طرفين ظرف المستندات الإدارية وظرف الأسعار، فض ظرف المستندات الإدارية وتبين أنه يحتوي على المستندات التالية:

١- كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقعاً وممهوراً من العارض مع طوابع بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ويتضمن التعهد، تأكيد العارض لالتزامه بالسعر المقدم وبصلاحية العرض.

٣- التفويض القانوني للسيد جوزف خليل أبي جوده، غير مصدق لدى الكاتب بالعدل.

٤- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع عن الشركة لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.

٦- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

٧- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.

٨- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للاشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة فض العروض، تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته (يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وترفض كل إفادة يُذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة").

٩- إفادة صادرة عن بلدية الجديدة - البوشريه - السد، تفيد أنه سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه، صالحة بتاريخ المناقصة.

١٠- افادة صادرة عن المرجع المختص تُثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس.

١١- افادة صادرة عن المرجع المختص تُثبت ان العارض ليس في حالة تصفية قضائية.

١٢- ضمان العرض المطلوب في دفتر الشروط الخاص بالصفقة وفقاً لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الشراء العام. المحدد في المادة (٨) من دفتر الشروط، وقيمتها: /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (ثلاثمائة مليون ليرة لبنانية).

١٣- تصريح من العارض يبين فيه صاحب/أصحاب الحق الاقتصادي وفقاً للنموذج م١٨ الصادر عن وزارة المالية (كل شخص طبيعي يملك أو يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على

النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة او غير مباشرة، سواء كان هذا العارض شخص طبيعى او معنوي).

- ١٤- نسخ عن بطاقة هوية صاحب الحق الاقتصادي.
 - ١٥- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول.
 - ١٦- مستند التصريح بمعاينة مواقع العمل نافي للجهالة وفق النموذج المرفق بدفتر الشروط.
 - ١٧- افادات رسمية صادرة من الإدارات العامة أو البلدية وإتحاداتها تفيد أن المتعهد قد قام بتنفيذ أشغال وتعهدات مماثلة لصالحها.
 - ١٨- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تُثبت أن العارض يتعاطى الأعمال موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزم وصالحة لتقديمها في المناقصات الرسمية.
 - ١٩- لائحة غير مكتملة بدفاتر تسجيل الآليات المطلوبة ومستندات تثبت (ملكيتها أو عقد إيجارها أو توكيل باستعمالها).
 - ٢٠- دفتر الشروط الخاص موقع ومختوم وفقاً للأصول.
 - ٢١- افادة من غرفة التجارة في جبل لبنان بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٥، تفيد أنه يتعذر إعطاء صور طبق الأصل عن مستندات الشركة بسبب إقفال المستودع الذي يحتوي على ملفات الشركات. وبناء لما ورد أعلاه تبين أن شركة نجم للهندسة والمقاولات ش.م.م. لم تقدم ضمن الملف المقدم إلى البلدية المستندات التالية:
- (١) عدم ضم نسخ عن بطاقة هوية للشخص الذي يمثل العارض.
 - (٢) التفويض القانوني للسيد جوزف خليل أبي جوده، مصدق لدى الكاتب بالعدل.
 - (٣) إذاعة تجارية يُبين فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.
 - (٤) محضر تأسيس الشركة.
 - (٥) إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبين المؤسسين والأعضاء والمساهمين أو الشركاء، المفوضين بالتوقيع، المدير، رأس المال، نشاط العارض والوقوعات الجارية.
- كما وأن المستندات العائدة للآليات المتوجب توفرها لدى العارض لم تكن مكتملة وفقاً لما هو مطلوب في دفتر الشروط.
- وبناء لما تقدم أعلاه قررت اللجنة عدم قبول العرض الرابع للأسباب المذكورة أعلاه.

